أسعار المواد الاستهلاكية بلغت 2.1 في المئة

«الوطني»: استقرار التضخم في الكويت العام المقبل

السلع والخدمات المنزلية ارتفعت بنسبة 1.1 في المئة

قال تقرير البنك الوطني ان مؤشر اسعار المستهلك بلغ 2.1 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي في اكتوبر، مرتفعا من 1.9في المئة في سبتمبر. ويرجع ذلك إلى الارتفاعات المعتدلة في شرائح الملابس والنقل والاتصالات. إلا أن التضخم في المؤشر العام بقي تحت السيطرة بشكل عام. كما بلغ التضخم الأساسي الذي لا يشمل اسعار المواد الغذائية والمشروبات 1.5في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي في شهر أكتوبر.

وأضاف التقرير ارتفعت اسعار المواد الغذائية بنسبة 3.8 في المئة في شهر أكتوبر مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي وذلك دون تغير في النسبة عن شهر سبتمبر. أما بالنسبة للمكونات فقد تباطأ إرتفاع اسعار اللحوم والدواجن والاسماك في الشهور القليلة الماضية، والتي كانت تشكل مصدراً اساسيا لارتفاع اسعار الغذاء سابقاً. هذا وقد شهدت اسعار الاسماك انخفاضا في الشهرين الماضيين. ويظل تضخم اسعار المواد الغذائية دون ذروته التي سجلها اخيرا عند نسبة 10في المئة في شهر مارس.

وتابع ارتفع مستوى الأسعار الخدمات السكنية «الإيجارات في المقام الاول» بنسبة 0.7 في المئة، وذلك دون تغير عن شهر سبتمبر. وقد كان مستوى التضخم المنخفض في هذا المكون - والذي يعد المكون الاكبر، مشكلاً 27 في المئة من المؤشر العام - مصدراً للضغط على مؤشر اسعار المستهلك نحو الانخفاض. وتعتبر شريحة الخدمات السكنية هي المكون الفرعي الوجيد الذي سيتم تحديثه ربع سنويا وليس شهريا. ومع ذلك، فإن جمود الأسعار في هذه الشريحة يصل إلى ما هو ابعد من ذلك: فإن مستوى السعر قد ظل ثابتاً أو شبه ثابت خلال الأحد عشر شهرا الماضية.

واشار ارتفعت اسعار الملابس والاحذية بنسبة 3.1 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، مقارنة بنسبة الارتفاع في شهر سبتمبر والتي بلغت 2.7 في المئة. وقد نتجت هذه الزيادة إلى حد بعيد عن ارتفاع اسعار الملابس الجاهزة بنسبة 4.0 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وفي القطاعات الأخرى ظل معدل التضخم في معظم الشرائح دون معدل الـ2 في المئة. فقد شهدت شريحة السلع والخدمات المنزلية احد ادنى نسب التضخم حيث ارتفعت الاسعار بنسبة 1.1 في المئة فقط مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. كما شهدت اسعار النقل والاتصالات ارتفاعا بنسبة 1.7 في المئة، مع ارتفاع اسعار السيارات الصالون بنسبة 2.0 في المئة. ولم تكن الأخيرة قد تغير مستواها في الـ14 شهرا الماضي حتى سبتمبر. وقد شهد القطاع التعليمي وقطاع الرعاية الصحية ارتفاعا مماثلا بنسبة 1.7 في المئة وذلك دون متوسط ارتفاعه البالغ 2.4 في المئة لهذه السنة حتى الآن.

وانخفضت معدلات التضخم عن المعدلات المتوقعة في النصف الثاني من العام، وذلك نظراً لانخفاض تضخم أسعار المواد الغذائية إلى مستويات أقل مما كان متوقعا، بالإضافة إلى معدلات التضخم المنخفضة في الشرائح الأخرى. وتتوقع الآن أن يصل متوسط معدل التضخم إلى 2.9 في المئة لسنة 2012 ككل. وعلى الرغم من بعض الضغوط المحتملة نحو الارتفاع، مثل قوة الانفاق الاستهلاكي وتقلب الأسعار العالمية للمواد الغذائية واسعار الصرف، على سبيل المثال، فإننا نتوقع أن يظل التضخم مستقرا بصفة عامة خلال عام 2013 ليصل متوسطه إلى 3.5 في المئة.

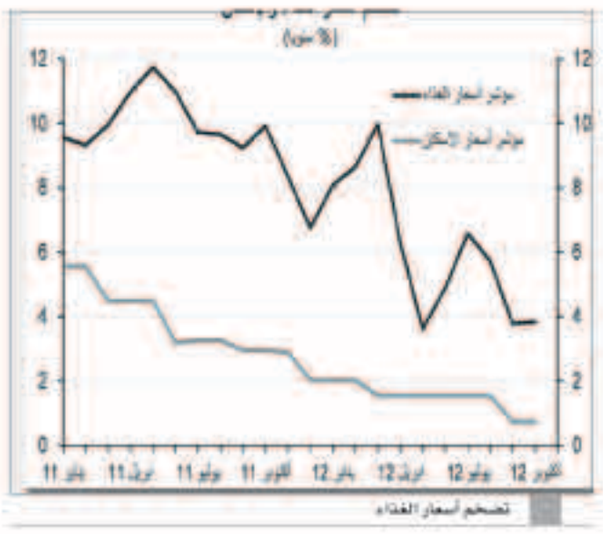

تضخم أسعار الغذاء

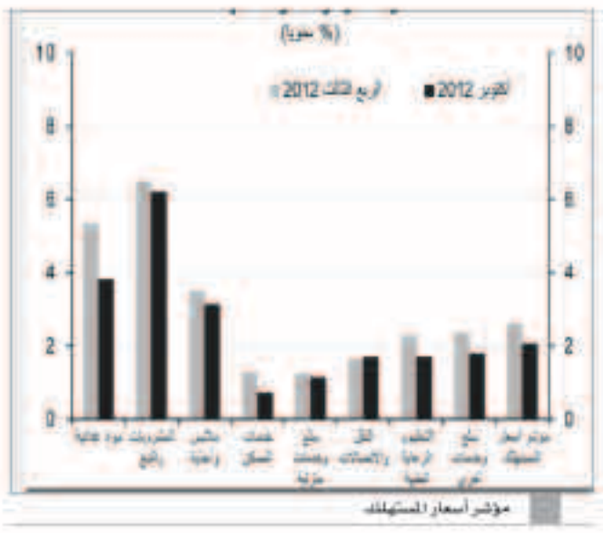

مؤشر أسعار المستهلك

ارتفاع أسعار الخدمات السكنية بنسبة 0.7 في المئة

برميل النفط الكويتي ينخفض إلى 80. 104 دولارات

الكويت - 15 - 12 «كونا» — قالت مؤسسة البترول الكويتية امس ان سعر برميل النفط الكويتي انخفض 28 سنتا في تعاملات يوم اول امس الجمعة ليستقر عند مستوى 80. 104 دولارات للبرميل مقارنة ب 08. 105 دولارات في تداولات يوم امس الاول. وفي بورصة لندن اغلقت العقود الاجلة لخام «برنت» لأقرب استحقاق مرتفعة يوم امس بدعم من توقعات تحسن الطلب في الصين بعد ان اظهرت بيانات ان قطاع التصنيع في ثاني اكبر اقتصاد عالميا سجل اسرع وتيرة للنمو في 14 شهرا كما لقيت اسعار النفط دعما كذلك من تراجع الدولار الامريكي امام العملات الرئيسية. وانهت عقود «برنت» تسليم يناير جلسة التداول مرتفعة 24. 1 دولار لتسجل عند التسوية 15. 109 دولارات للبرميل لتنهي عقود «برنت» لأقرب استحقاق الاسبوع على مكاسب قدرها 13. 2 دولار او 2 في المئة.

ارتفاع أسعار النفط بسبب تحسن الطلب في الصين

الكويت - «كونا» — رأى تقرير اقتصادي متخصص ان اسعار العقود الآجلة للنفط الامريكي والعقود الآجلة لخام «برنت» لأقرب استحقاق صعدا في نهاية الاسبوع الماضي مدعومة بتوقعات عن تحسن الطلب في الصين وتراجع الدولار الامريكي امام العملات الرئيسية.

وقال التقرير الاسبوعي للمجموعة الدولية للوساطة المالية في رصده لحركة اسواق المال العالمية والصادر اليوم ان بيانات متخصصة اظهرت تسجيل قطاع التصنيع في الصين ثاني اكبر اقتصاد في العالم اسرع وتيرة للنمو في 14 شهرا.

خلال افتتاح فرع البنك بـ «أبوحليفة»

محافظ الأحمدي يشيد بدور «بيتك» في الاقتصاد الوطني ونجاحاته عالمياً

صورة جماعية للمشاركين في الافتتاح

اشاد محافظ الاحمدي الشيخ الدكتور ابراهيم الدعيج الصباح بدور بيت التمويل الكويتي «بيتك» في دعم العنصر الوطني من خلال تدريب الشباب الكويتيين على رأس العمل ومن ثم توظيفهم وإتاحة الفرصة لهم لتبوء مناصب إدارية وقيادية وهو ما جعل من «بيتك» مدرسة لتكوين الخبرات وإعداد الكفاءات الوطنية في العمل المصرفي الإسلامي، منوها كذلك بحرص البنك على التواجد والانتشار في مختلف المناطق الكويتية مساهمة في إضفاء الطابع الحضاري على كل منطقة وخدمة المواطنين والمقيمين فيها.

وأشار الدعيج خلال افتتاحه لفرع «بيتك» في منطقة «ابو حليفة» إلى تميز «بيتك» في الاهتمام بالأسرة الكويتية من حيث المنتجات والخدمات المبتكرة التي تلبي احتياجات جميع افرادها، بما يتناسب مع إمكانيات رب الأسرة ومتطلبات الحياة العصرية، مشيرا إلى أن هذا الدور يعزز مفهوم الادخار وتجنيب الأسرة الكويتية عددا من المخاطر المالية الناتجة عن المضاربة والاعتماد والالتزامات، ويساعد في بناء جيل واع وقادر على تحمل المسؤولية وإدارة التزاماته المالية.

وأوضح بأن المصارف والقطاع الخاص بشكل عام عليها أن تدرس جيدا الاحتياجات المختلفة لأفراد المجتمع كونهم المحور الأساسي الذي يمكن المؤسسة من الانطلاق في عملها بمركز مالي جيد، وان الجوائز والتقديرات التي يحصل عليها «بيتك» محليا وعالميا تعتبر بمثابة شهادة تقدير للقطاع الخاص الكويتي والعاملين فيه، كما نوه بضرورة الاهتمام بالعملاء وتطوير الخدمات والمنتجات بما يتناسب مع تطلعاتهم واحتياجاتهم، مؤكدا بأن الدور الذي يضطلع به «بيتك» في اهتمامه بالمجتمع يتميز في جانبين، أولهما المسؤولية الاجتماعية التي يبادر إلى تحملها نحو مجتمعه في جميع المجالات، والثاني تحقيق المتطلبات الاساسية والاحتياجات الفعلية للفرد والأسرة من خلال تقديم مجموعة من الخدمات والمنتجات المتميزة.

وأكد محافظ الاحمدي ان المحافظة تضم مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية التي تعمل فيها شركات كبرى، ويشغلها كتلة سكانية كبيرة في عدة مناطق، ومن ثم فان المحافظة ترحب بتواجد الأنشطة البنوك والشركات والمؤسسات الكبرى ومستعدة لتقديم التسهيلات اللازمة بما يساعد في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الشاملة في جميع مناطق الكويت، والتيسير على المواطنين، وتوفير أفضل وأرقى الخدمات لهم في مناطقهم، الأمر الذي يساهم في تحقيق نقلة في مستوى الخدمات بالمحافظة.

من جانبه قال الرئيس التنفيذي بالوكالة في «بيتك» انور يدر الغيث خلال افتتاح الفرع إن سلسلة فروع «بيتك» قد ارتفعت لتصل الى 56 فرعا وذلك في اطار سياسة «بيتك» المستمرة بالانتشار في مختلف ضواحي دولة الكويت، تأكيدا على اهتمامه بالعميل وحرصه على التواصل مع مختلف الشرائح والتواجد في اقرب الأماكن وخدمتهم بافضل وأرقى الوسائل التي تحقق لبيتك الريادة وتعزز حصته السوقية، مشيرا إلى اهمية الدور الذي تلعبه الفروع والمنافذ البيعية، بجانب وسائل التقنية الحديثة، حيث تساهم الخدمات الالكترونية والهاتفية «لبيتك» ايضا في تعزيز التواصل مع العملاء على مدار الساعة، وبما يضمن اعلى مستوى من الجودة.

أنور الغيث: سياستنا الاهتمام بالعميل والارتقاء بالخدمة والتوسع محلياً وخارجياً

وذكر الغيث ان المنتجات والخدمات التي يقدمها «بيتك» تستهدف افراد المجتمع بمختلف شرائحهم، وهو ما جعل «بيتك» قريبا من افراد المجتمع، مؤكدا ان علاقة الثقة والدعم مع عملائه راسخة وممتدة، مشيرا إلى قرار زيادة راس المال بنسبة 20 في المئة الذي اتخذه مجلس إدارة «بيتك» اخيرا بهدف إلى توسيع قاعدة المساهمين وتعزيز الملاءة المالية ومواكبة خطط التطوير والتحديث والتوسع الشامل.

واشار الغيث إلى ان بيتك- مهتم بالسوق المحلي ويعمل دوما لتنمية حصته السوقية من خلال تقديم خدمات ومنتجات ذات قيمة مضافة بأسلوب أداء متميز، ومن هنا تأتي سياسة افتتاح الفروع والنهوض بدورها لتصبح اداة تسويق لخدمات ومنتجات البنك موجهه لكافة العملاء وهو النهج الذي يسير عليه بيتك من خلال طرح 15 خدمة ومنتج منذ بداية العام الجاري ، بعضها تميز فيها على مستوى السوق.

وقال إن بنوك بيتك الخارجية في مملكة البحرين وماليزيا وتركيا تمضي في خططها للتوسع في بلدانها والأسواق المحيطة بها وربط هذه الأسواق مع الكويت ودول مجلس التعاون.

فرصة جديدة لتنفيذ الإصلاح الاقتصادي ومعالجة تداعيات الأزمة المالية العالمية

«بيان»: التشكيل الحكومي قادر على تنفيذ مشاريع التنمية

عودة النشاط الشرائي على بعض المجاميع الاستثمارية في السوق

قال تقرير شركة بيان للاستثمار لقد شهدت مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية تباينا في ادائها خلال تعاملات الأسبوع الماضي، إذ تراجع كل من المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15، في حين تمكن المؤشر السعري من تحقيق الارتفاع. وقد شهد السوق هذا التباين في ظل اختلاف توجهات المتداولين، حيث شهدت الأسهم القيادية والثقيلة عمليات جني أرباح ادت إلى تراجعها، مما انعكس سلباً على المؤشرين الوزني وكويت 15، في حين دفعت المضاربات السريعة والقوى الشرائية التي نفذت على بعض الأسهم الصغيرة، ولاسيما في قطاع الخدمات المالية، المؤشر السعري لتحقيق الارتفاع بنهاية الأسبوع. واضاف التقرير من جهة أخرى، وجه سمو أمير البلاد لأعضاء الحكومة الجديدة بعد أدائهم اليمين الدستورية أواخر الأسبوع الماضي، مغربا عن امله في تحقيق هدف استراتيجي ورئيسي في الفترة المقبلة وهو الانطلاقة الاقتصادية الجديدة التي تستوجب تنفيذ المشاريع التنموية المهمة التي تم اقرارها في السابق. وتابع ورغم ان الحكومة الجديدة تضم عناصر كثيرة من الوزارة السابقة، إلا أن هذا التشكيل يعتبر فرصة جديدة، وربما فريدة من نوعها، لعدم وجود معارضة حقيقية، تعطي للحكومة للتعبير عن مصداقيتها في شأن التنمية والإصلاح، وتثبت ربما وللمرة الأخيرة انها قادرة على تنفيذ الوعود والقرارات الكثيرة التي صرحت بها في السابق، فأملنا كبير في هذه الحكومة بان تحقق تلك الوعود، وان نرى تنفيذاً سريعاً للإصلاح الاقتصادي، بما فيه التنمية الاقتصادية ومعالجة تداعيات الأزمة المالية العالمية على السوق المحلي، وذلك من أجل الوصول إلى النهضة الاقتصادية التي ينتظرها ويسعى إليها الجميع. واشار على صعيد آخر، اظهرت نتائج الاختبارات الدولية «تيمز وبيرلز» لعام 2011، والتي تجريها المنظمة العالمية للقياس والتقويم، احتلال الكويت مراكز متدنية للغاية على المستوى العالمي، حيث حصلت الكويت على المركز الـ48 من اصل 50 دولة مشاركة. واوضح التقرير لا شك في انه امر شديد الاسف ان نلاحظ في الأونة الأخيرة حصول الكويت على ادنى المراكز العالمية في كثير من الاصعدة، وآخرها هو حصولها على مراكز متدنية جداً في اختبارات «تيمز وبيرلز»، والتي في الأساس تقيس وتقيّم اثر التعليم على الطلبة والتعرف على نقاط القوة والضعف في مستوى التعليم في الدول المشاركة. فمن المعلوم أن الدول تنهض عندما يكون التعليم فيها من ضمن اولوياتها، فبالتعليم تنهض الأمم، ومن ثم فلن تتمكن الكويت من تحقيق النهضة المرجوة في ظل تدني التعليم فيها بهذا المستوى. فكيف بالله عليكم أن تذهب الكويت إلى هذا المستوى الرديء من التعليم ونحن في عصر يعتبر التعليم فيه هو احد اهم المقومات الأساسية التي تدفع الدول لتحقيق التنمية؟! فإن التعليم في الكويت يحتاج إلى إعادة نظر جذرية من خلال العمل على تحديثه وتطويره، ووضع خطط وحلول مستقبلية فعالة من أجل النهوض بمستواه، ليتماشى مع مستوى التعليم في الدول المتقدمة.

وعلى صعيد اداء سوق الكويت للأوراق المالية في الأسبوع الماضي، فقد تباين أداء مؤشراته الثلاثة على وقع اختلاف توجهات المتداولون في السوق، حيث تمكن المؤشر السعري من تحقيق ارتفاع جيد نوعا ما، وذلك في ظل عودة النشاط المضاربي مرة أخرى في السيطرة على مجريات التداول في السوق، والذي تركز بشكل اساسي على الأسهم الصغيرة. في حين لم يتمكن المؤشرين الوزني وكويت 15 من تسجيل المكاسب الأسبوعية تحت تأثير من تراجع بعض الأسهم القيادية والتشغيلية، حيث شهدت عمليات جني أرباح ادت إلى تراجعها، خاصة بعض الارتفاعات الجيدة التي حققتها في الأسابيع الأخيرة.

هذا وكان من الملاحظ خلال الأسبوع الماضي عودة النشاط الشرائي على بعض المجاميع الإستثمارية في السوق، حيث شهدت عمليات تجميع بهدف تصعيد أسعارها، خاصة في ظل قرب انتهاء العام الحالي، وهو ما انعكس بشكل إيجابي على المؤشر السعري بشكل خاص. من جهة أخرى، اتسم أداء السوق خلال معظم جلسات الأسبوع الماضي بالتذبذب الشديد، حيث كان يبدأ الجلسة على انخفاض على وقع عمليات البيع التي شملت العديد من الأسهم القيادية والصغيرة معاً، قبل أن يبدأ في تعويض خسائره أو جزء منها في النصف الثاني من الجلسة بدعم من عمليات المضاربة الإيجابية والقوى الشرائية التي تتركز بصورة خاصة على الأسهم الصغيرة. وعلى صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نموا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام الماضي بنسبة بلغت 2 في المئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الحالي 2.85 في المئة. في حين وصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 1.14في المئة، مقارنة مع مستوى افتتاحه يوم تطبيق نظام التداول الجديد في السوق.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 5.930.28 نقطة، مسجلاً نموا نسبته 0.87 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني انخفاضا بنسبة بلغت 0.29 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 417.17 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1.011.36 نقطة، مسجلا خسارة نسبتها 0.95 في المئة. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل تباين المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الماضي، حيث زاد متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 10.13 في المئة ليصل إلى 31.44 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول تراجعا نسبته 8.63 في المئة، ليبلغ 366.12 مليون سهم.

الأداء الأسبوعي لمؤشرات السوق

قطاع الخدمات المالية يتصدر قيمة التداولات بنسبة إجمالية بلغت 57.38 مليون دينار

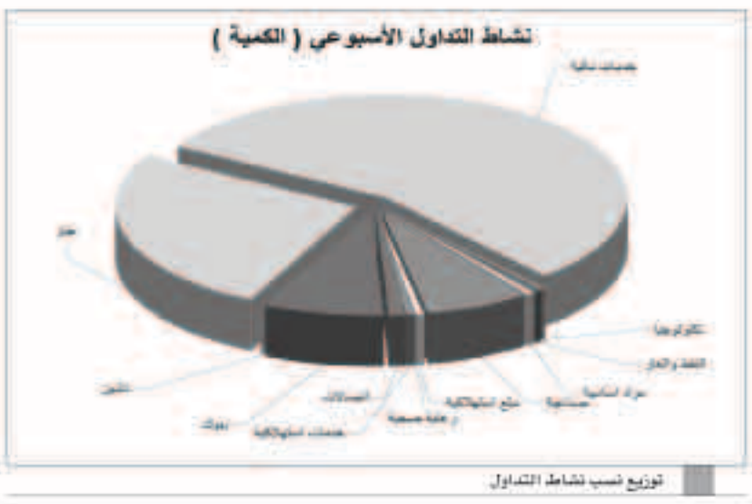

توزيع نسب نشاط التداول

التعليم يحتاج إلى إعادة نظر جذرية من خلال العمل على تحديثه

مؤشرات القطاعات

تراجعت مؤشرات سبعة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية بنهاية الأسبوع الماضي، فيما ارتفعت مؤشرات القطاعات الخمس الباقية، وكان قطاع الرعاية الصحية هو أكثر القطاعات تسجيلا للخسائر، إذ انخفض مؤشره بنسبة بلغت 1.81في المئة مغلقا عند مستوى 913.29 نقطة، تبعه في المركز الثاني قطاع التامين، والذي سجل مؤشره تراجعا نسبته 1.55في المئة بعد أن اغلق عند 883.44 نقطة. في حين شغل قطاع التكنولوجيا المرتبة الثالثة لجهة التراجع، إذ اغلق مؤشره عند مستوى 853.35 نقطة منخفضا بنسبة 1.33في المئة. أما أقل القطاعات تراجعا، فكان قطاع البنوك، والذي انهى مؤشره تعاملات الأسبوع مسجلا خسارة نسبتها 0.22في المئة، مغلقا عند مستوى 985.04 نقطة.

من ناحية أخرى، تصدر قطاع الخدمات المالية القطاعات التي سجلت ارتفاعاً، حيث انهى مؤشره تعاملات الأسبوع عند مستوى 843.22 نقطة، بارتفاع نسبته 2.08في المئة. في حين حل قطاع النفط والغاز في المرتبة الثانية، إذ أغلق مؤشره عند 924.49 نقطة، بنمو نسبته 1.89في المئة، هذا وكان قطاع العقار هو صاحب المرتبة الثالثة، إذ أقفل مؤشره عند 1.000.45 نقطة بارتفاع نسبته 1.84في المئة. هذا وكان قطاع الصناعية هو الأقل تسجيلاً للمكاسب في الأسبوع الماضي، حيث سجل مؤشره نموا بنسبة 0.27 في المئة، مقفلاً عند مستوى 921.88 نقطة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 1.01 مليار سهم شكلت 55.29 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة حجم تداولاته 26.30 في المئة من إجمالي السوق، إذ تم تداول 481.43 مليون سهم للقطاع، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع البنوك، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 7.96 في المئة بعد أن وصلت إلى 145.69 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 36.50 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 57.38 مليون د.ك.، وجاء قطاع البنوك في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 24.74 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 38.90 مليون د.ك. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع العقار، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 32.73 مليون سهم شكلت 20.82في المئة من إجمالي تداولات السوق.